بافتراض دالة الاستهلاك: س = 200 + 0,6 ل

الدخل	الاستهلاك	الادخار	م.م.س	م.م.خ	م.ح.س	م.ح.خ
صفر	200	200-	--	--	0.6	0.4
100	260	160-	2.6	1.6-	0.6	0.4
200	320	120-	1.6	0.6-	0.6	0.4
300	380	80-	1.3	0.3-	0.6	0.4
400	440	40-	1.1	0.1-	0.6	0.4
500	500	صفر	1	صفر	0.6	0.4
600	560	40	0.93	0.07	0.6	0.4
700	620	80	0.89	0.11	0.6	0.4
800	680	120	0.85	0.15	0.6	0.4

ويلاحظ من الجدول:

- يتزايد كل من الاستهلاك والادخار مع كل زيادة في الدخل.

- يتحقق التعادل عند الدخل = 500 حيث يتساوى الدخل مع الاستهلاك والادخار يكون صفرا.

- يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع كل زيادة في الدخل، وعند التعادل يكون مساويا الواحد الصحيح.

- يتزايد الميل المتوسط للادخار مع كل زيادة في الدخل، وعند التعادل يكون مساويا الصفر.

- الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ثابتين لا يتغيران مع تغيرات الدخل.

التحليل البياني لدالة الاستهلاك ودالة الادخار

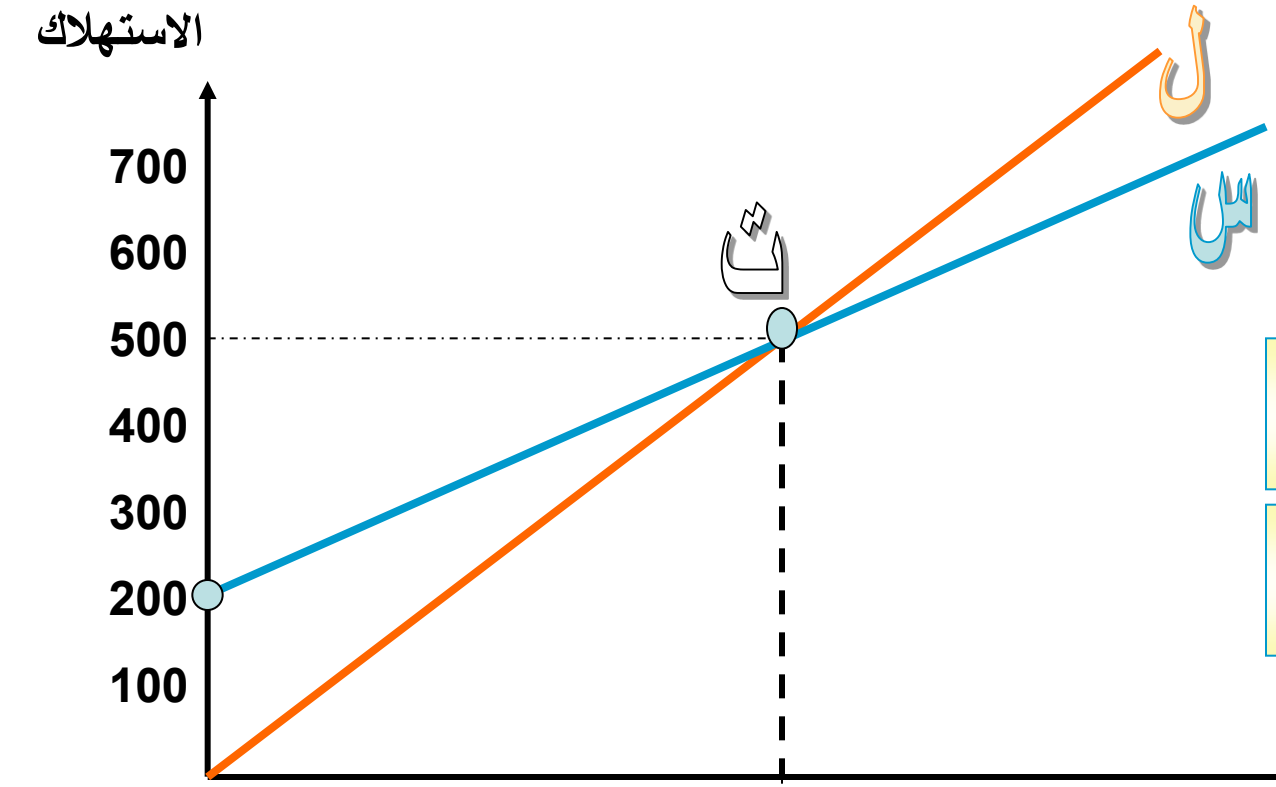

نقطة الأصل:
ل = صفر، س= 200

نقطة التعادل:
ل = س = 500

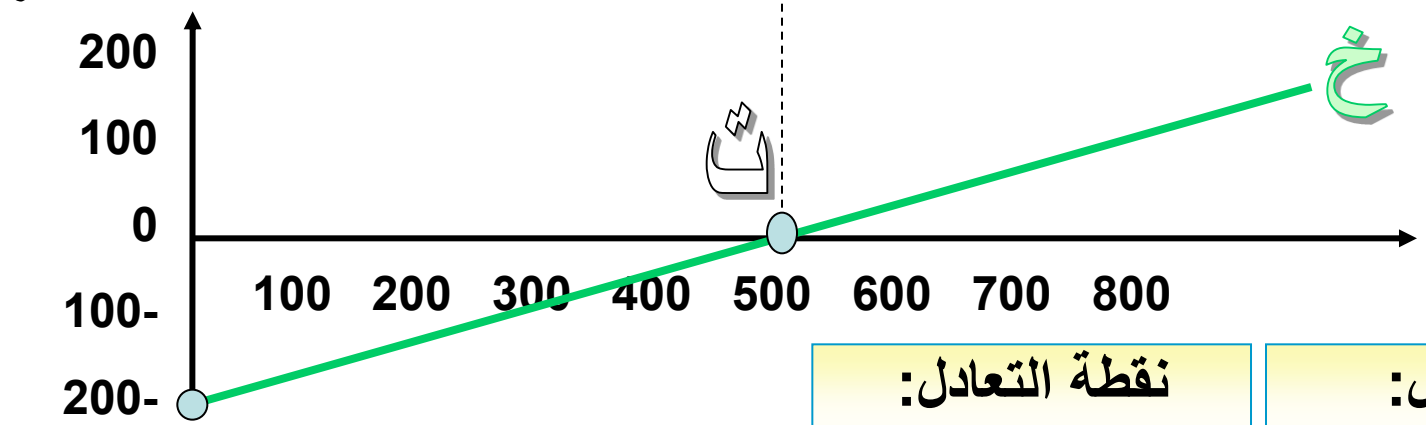

نقطة الأصل:
ل = صفر، خ= -200

نقطة التعادل:
خ = صفر

حساب نقطة التعادل جبرياً

من دالة الإستهلاك: س = 200 + 0,6 ل

طالما أنه عند التعادل يكون الاستهلاك مساوياً للدخل، أي س = ل
فيمكن التعويض عن س بـ ل في المعادلة كالتالي :-

ل= 200 + 0,6 ل ← ل – 0,6 ل = 200

0,4 ل = 200 ← ل = 200 ÷ 0,4 ← ل = 500

من دالة الادخار: خ = -200 + 0,4 ل

طالما أنه عند التعادل يكون الادخار مساوياً الصفر، أي خ = صفر
فيمكن التعويض عن س بـ ل في المعادلة كالتالي :-

صفر= -200 + 0,4 ل ← صفر – 0,4ل = -200

0,4ل = 200 ← ل = 200 ÷ 0,4 ← ل = 500

العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك

1-التقليد والمحاكاة

يعتبر من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر الأفراد في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء ومحاولة تقليدهم في أنماط استهلاكهم. وكلما ارتفعت نسبة التقليد والمحاكاة في المجتمع يزيد الاستهلاك.

2-النظرة للادخار

إن نظرة المجتمع للادخار و وعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار فإذا زادت النظرة لأهمية الادخار في المجتمع تنخفض نسبة الاستهلاك وتزيد نسبة الادخار.

3- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، و تدخر أقل. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح باستهلاك نسبة أقل من الدخل وادخار نسبة أكبر. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. و لذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار.

تابع: العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك

4-العوامل الاجتماعية

العمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك.

5- الثروة

تنقسم الثروة إلى أصول سائلة و رصيد من السلع المعمرة، وإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمار أو الأوراق المالية قصيرة الأجل من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث و تحف وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين فينخفض استهلاكها لفترة من الزمن.

6- سعر الفائدة

إن زيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتعوق الاستهلاك، ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققاً لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل و مستمتعاً باستهلاك جزء أكبر من الدخل. ويمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة علاقة عكسية.

تابع: العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك

7- مستوى الأسعار

مبدئيا تؤدي زيادة الأسعار إلى تخفيض الاستهلاك، ولكن لو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير ويبقى الاستهلاك كما هو. هذا و نشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود Money Illousion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

8- توقعات المستهلكين

إذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار مستقبلا فسيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك.

9- الضرائب

تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك والادخار، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي، فزيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار.

الادخار

- يتم بواسطة الأفراد والعائلات من المستهلكين، وذلك لأسباب عديدة منها:-

1- الادخار لتدبير الأموال اللازمة لمشروع معين أو لقضاء إجازة صيفية ..إلخ.

2- الادخار لترك أموال أو عقار أو أي صورة من صور الثروة للأبناء.

3- الادخار لعدم الشعور بالأمان والرغبة في تأمين المستقبل.

4- الادخار رغبة في تكوين ثروة.

5- الادخار حباً في المال فقط واكتنازه.

- ومهما كانت دوافع الادخار فإنها تختلف عن دوافع الاستثمار في المجتمع والذي يتم بواسطة المنتجين ورجال الأعمال، حيث يهدف المستثمرين أساسا إلى تحقيق أكبر عائد مادي ممكن. و لذلك فإن ما يعتزم الأفراد ادخاره ليس بالضرورة أن يكون مساوياً لما يعتزم رجال الأعمال استثماره.
- تتضح أهمية للاستثمار في كونه يمثل حقناً لتيار الدخل/ الإنفاق، وتغيراته تسبب الرواج أو الكساد في الاقتصاد، وعليه فالاستثمار عامل رئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة على المدى القصير، وسبب للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أنواع الاستثمار

الاستثمار في المخزون

يعد من أصغر أجزاء الاستثمار، إلا أنه أسرعها تفجراً وتأثيراً على الاقتصاد القومي، وهو يساهم بفعالية في تحريك منحنى الاستثمار.
فالمنشآت تحتفظ عادة بمخزونها من المواد الأولية والسلع المصنعة أو النصف مصنعة لمواجهة تقلبات الطلب.

الاستثمار في تشييد المساكن

يمثل جزءاً هاماً من الاستثمارات الكلية، وحركة تشييد المباني تتوقف بدورها على العديد من العوامل كتكوين أسر جديدة مثلاً والزيادة السكانية وتغيير سن الزواج، إضافة إلى التوزيع العمري والنوعي للسكان.

الاستثمار في المصانع والعدد والآلات

ذو أهمية خاصة لما له من آثار متفرعة على النشاط الاقتصادي، وما يحققه من إشباع للأفراد في المجتمع وفي مجالات مختلفة.
والمشروعات الناجحة عادة ما هي إلا استثمارات في المصانع والعدد والآلات بهدف تحقيق الربح.

العوامل الغير دخلية المحددة للاستثمار

1-التقدم التكنولوجي

إن تطبيق الاختراعات الجديدة ومسايرة طرق التقدم التكنولوجي مسألة في غاية الأهمية لجميع المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو في الأسواق، هذا إضافة إلى دورها في زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

2-الزيادة السكانية

تؤثر الزيادة السكانية على الطلب الاستثماري خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في تشييد المباني السكنية، كما تؤثر على الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة للسلع الاستهلاكية المختلفة.

3- سعر الفائدة

الفائدة هي التكلفة التي يتحملها المستثمر في سبيل الحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة أكبر كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والعكس بالعكس.

تابع: العوامل الغير دخلية المحددة للاستثمار

4-السياسات الاقتصادية

قد تكون السياسات الحكومية في صالح المنشآت فتؤدي إلى تخفيض الظروف الصعبة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات. وقد تكون السياسات موجهة في غير صالح القطاع الخاص أو منافسة لأنشطته فتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض استثماراته.

5- رصيد السلع الرأسمالية

كلما كانت المنشآت تمتلك رصيداً أكبر من السلع الرأسمالية وفائضاً في الطاقة الإنتاجية ورصيد كبير من السلع النهائية كلما قلل ذلك من الاستثمارات الجديدة لتلك المنشآت.

6- التوقعات

إن توقعات رجال الأعمال هي انعكاس للحالة الجارية للنشاط الاقتصادي، فلو كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة وفي تحسن فإن ذلك يؤدي إلى تفاؤل رجال الأعمال حول ما سيكون عليه الوضع في المستقبل مما يترتب عليه زيادة في الاستثمارات. أما في حالة ركود النشاط الاقتصادي فتسود حالة من التشاؤم بين رجال الأعمال فيخفضون من استثماراتهم.

7- الكفاية الحدية لرأس المال

الكفاية الحدية لرأس المال **Marginal Efficiency of Capital** هي "سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع الغلات النقدية الصافية التي يدرها الأصل الرأسمالي مساوية لتكلفة هذا الأصل(سعر العرض)".

فعندما يقوم رجال الأعمال بالاستثمار في أصل رأسمالي فإنه يقوم بتقدير الغلات الصافية من هذا الأصل طيلة فترة بقائه صالحاً للاستعمال. والغلات الصافية تعني "مقدار إيرادات المشروع بعد خصم جميع التكاليف ما عدا سعر الفائدة المدفوعة وتكلفة اهتلاك رأس المال"، ثم يقوم بعد ذلك بخصم تلك الغلات بسعر خصم معين كفيل بجعل القيمة الحالية للغلات مساوياً لسعر الأصل ليحصل على الكفاية الحدية لرأس المال. فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فإن المشروع يكون مربحاً مما يشجع على الاستثمار، لكون العائد أكبر من تكلفة الحصول على رأس المال. و العكس صحيح في حالة ما إذا كان سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال.